

المحاضرة الأولى: مدخل للاقتصاد النقدي.

قبل أن يصل الاقتصاد النقدي إلى ما هو عليه اليوم فقد مر بعدة مراحل من حيث طبيعة الأداة المستعملة في تبادل مختلف السلع والخدمات، ويعتبر التوصل إلى استخدام النقود من أكثر الابتكارات التي ساهمت في إحداث تغييرات كبيرة في حياة الإنسان، واختلف في تعريفها كما أنها على عدة أنواع.

1. مراحل ظهور الاقتصاد النقدي:

قسمت المراحل التي مر بها الاقتصاد النقدي إلى مايلي:

1. **مرحلة الاكتفاء الذاتي:** كانت فيها الوحدة الاقتصادية كالأُسرة أو القبيلة الخ، تنتج ما تحتاج إليه بنفسها دون الحاجة إلى الآخرين، وقد كانت هذه الحاجات تتميز بالبساطة والمحدودية، غير أن زيادة عدد السكان من جهة وتطور حاجاتهم ورغباتهم قد أدى إلى ظهور المقايضة.

2. **مرحلة المقايضة:** وتسمى كذلك بمرحلة الاقتصاد الطبيعي أو العيني حيث أصبحت الوحدة الاقتصادية مهما كان نوعها تعرف فائضا في منتجات معينة، بينما لديها عجز في بعضها الآخر نتيجة التخصص وتقسيم العمل، وهو ما أدى إلى ظهور المبادلة بين الوحدات الاقتصادية والتي اكتست طابع المقايضة أي مبادلة سلع مقابل سلعة في المراحل الأولى، غير أنه ورغم المزايا التي وفرتها المقايضة للإنسان إلا أن استخدامها كان يشوبه العديد من الصعوبات أهمها:

- ✓ صعوبة معرفة نسب مبادلة السلع ببعضها البعض خاصة مع تنوع السلع وزيادة عددها؛
- ✓ صعوبة توافق رغبات الأفراد خاصة مع زيادة عددهم وتنوع حاجياتهم؛
- ✓ عدم قابلية بعض الأنواع من السلع للتجزئة، مما قد يقضي على جوهرها؛
- ✓ عدم توفر أداة صالحة لاختزان القيم؛
- ✓ صعوبة النقل.

وهذه الصعوبات قد كانت الدافع للإنسان للبحث عن وسيلة تمكنه من إتمام مبادلاته بكل يسر فجاءت مرحلة الاقتصاد النقدي، وهي التي تميزت باستخدام وسيلة تبادل.

3. **مرحلة الاقتصاد النقدي:** في البداية تم استخدام سلعة معينة كوحدة قياس مشتركة لباقي السلع الأخرى، وقد اختلفت هذه السلعة من تجمع بشري إلى آخر، وعرفت هذه المرحلة بمرحلة النقود السلعية، غير أن استمرار بعض النقائص كعدم القابلية للتقسيم دفع إلى البحث عن سلعة تتوفر فيها أكثر الخصائص التي تقضي على صعوبات النقود السلعية، حيث تتميز بسهولة الحمل وصغيرة الحجم وقابلة للتجزئة وغير قابلة للتلف، كما تتمتع بالندرة النسبية وثمينة، وهو ما تجسد في المعادن خاصة الذهب والفضة فتم اتخاذهما كمقياس للقيمة وتحولا مع مرور

الزمن إلى نقود تصدرها الدولة، وفي القرن التاسع عشر أصبح الذهب يحتل المكانة الأولى واتخذته كثير من دول العالم كنقود لها، ولكن مع بداية الحرب العالمية الأولى وزيادة نفقات التسليح، فرضت الكثير من دول العالم التداول الإجباري للنقود الورقية وسحبت المعدن الثمين من التداول.

II. التعريف بالنقود:

ببساطة يمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام، وهذا هو التعريف الوظيفي للنقود، أي تعريف النقود حسب وظائفها، كما يمكن تعريفها كذلك بأنها " الشيء الذي يقبل قبولاً عاماً في التداول، وتستخدم وسيطاً للمبادلة ومقياساً للقيمة ومستودعاً لها، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة. إن هذا التعريف يعبر عن حل لإشكالية صعوبات المقايضة، وبالتالي ظهرت النقود لمعالجة مختلف العيوب التي كانت تتميز بها المقايضة، وبالتدقيق في التعريف السابق نلاحظ بأنه يبين لنا مختلف الوظائف التي يمكن أن تقوم بها النقود، وعليه يمكن القول بأن " النقود هي كل ما تفعله النقود، وعليه يجب التطرق إلى وظائف النقود فيما يلي:

1- وظائف النقود: من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج أربعة وظائف رئيسية للنقود والمتمثلة فيما يلي:

👉 **النقود وسيط للمبادلة:** تعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة للنقود، حيث الهدف الرئيسي لإنشاء النقود هو القيام بعملية التبادل، وقد نشأت هذه الوظيفة نتيجة الصعوبات التي واجهت عملية المقايضة، وبذلك اتجه الأفراد إلى استخدام الأوراق النقدية والمعادن الرخيصة، من أجل استخدامها كوسيط لتبادل السلع والخدمات المختلفة، وذلك بسبب سهولة حملها وانخفاض تكلفة تصنيعها، وحتى تقوم النقود بهذه الوظيفة وجب أن تلقى القبول العام من طرف أفراد المجتمع.

👉 **النقود مقياس للقيمة:** إن نظام المقايضة يتطلب معرفة الأسعار النسبية لجميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، فلنفترض وجود ثلاث سلع في الاقتصاد (A, B, C) فإننا نحتاج إلى معرفة أربعة أسعار نسبية بين هذه السلع، أما وجود 5 سلع، فإن ذلك يتطلب معرفة 10 أسعار نسبية على الأقل، إلا أن وجود النقود حل مشكلة تعدد الأسعار النسبية بين جميع السلع والخدمات، حيث تم اعتبار النقود وحدة الحساب، والتي من خلالها نستطيع المقارنة بين أسعار السلع والخدمات المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أنه من غير الضروري أن يستخدم نفس الشيء كأداة للمبادلة وفي نفس الوقت كوحدة حساب، إذ يكفي أن يتم تحديد أسعار السلع لتسهيل إجراء عمليات المبادلة. ولكن من الأفضل أن يستخدم شيء واحد لتحقيق وظيفتي النقود كأداة مبادلة ومقياس للقيمة، وإن أهمية وجود وحدة قياس لا يقتصر على مجرد تسهيل عملية المبادلة، بل إنها مطلوبة لتحديد أهمية المشاريع الاقتصادية، فهناك الكثير من المشاريع الاقتصادية المراد تنفيذها، إلا أنه من غير الممكن تنفيذ جميعها، مما يستوجب تقييمها واختيار الأحسن، وهذا لا يتم إلا إذا كانت النقود مقياساً للقيمة حتى تقيس مختلف تكاليف هذه المشاريع ومردوديتها وأرباحها.

❖ **النقود كمستودع للقيمة:** تتمثل الوظيفة الثالثة للنقود في الاحتفاظ بالقيمة (خزن القوة الشرائية)، حيث يمكن للنقود ان تاجل الانفاق وبالتالي تاجيل استبدال النقود بالسلع والخدمات لوقت لاحق، اذ باستطاعة الفرد الامتناع عن انفاق جزء من دخله النقدي السنوي والاحتفاظ به على شكل ادخار لاستعماله عند التقاعد.

فقبل ظهور النقود كانت بعض السلع تؤدي هذه الوظيفة، حيث يمكن الاحتفاظ بها لاستعمالها مستقبلا، الا ان هناك مجموعة كبيرة من السلع لا يمكن تخزينها لفترة طويلة (لانها سريعة التلف)، وبالتالي يكون استعمالها ظرفيا، مما يهدر جزءا من القدرة الشرائية للفرد، وبظهور النقود حلت هذه الاشكالية حيث اصبح الاحتفاظ بالقدرة الشرائية سهلا لمدة طويلة نسبيا، خاصة اذا كانت قيمة العملة مستقرة ومعدل التضخم ضعيف. ومما سبق ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة يجب توفر شرطين اساسين وهما:

- الا تتعرض قيمة النقود للانخفاض بمرور الزمن.
- قبول استبدالها بالسلع والخدمات المطلوبة لمدة طويلة.

❖ **النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة:** نظرا لتطور المؤسسات المنتجة وارتفاع حجم الانتاج، اضطرت هذه المؤسسات الى ابرام عقود بيع آجلة مع الزبائن حتى لا تتكدس منتجاتها، حيث يتم الاتفاق على الصفقة الان والتسديد يكون في وقت لاحق، ولقد استطاعت النقود ان تقوم بهذا الدور (الدفع الاجل) وقد تطور مفهوم الدفع الاجل للنقود لتنتقل الى البنوك من خلال القروض الممنوحة لمختلف الزبائن و المؤسسات، على ان يتم دفع القرض مع الفوائد في اجال لاحقة، وبذلك اصبحت النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة، ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة يجب ان يتوفر شرط الحفاظ النسبي للنقود على قيمتها، اي لابد من توفر الثقة بين المدين والدائن.

2- خصائص النقود: من خلال تعريف النقود ودراسة وظائفها، يمكن لنا استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز النقود منها:

❖ **القبول العام:** تعتبر النقود وسيلة تبادل ذات قبول عام من طرف كل الأعوان الإقتصادية (دائنين ومدنين) في كل الظروف داخل إقليم الدولة، وهذا نظرا للمنفعة التي يجنونها، جراء إستعمالهم لها، كونها تمثل قوة شرائية عامة، وكذا لما تتميز به من سلطة على جميع السلع والخدمات المعروضة، أو المطلوبة في السوق، فجميع الأعوان الإقتصاديين على استعداد لتقبلها، وذلك لشعورهم بالقدرة على تحويلها إلى سلع وخدمات هم في حاجة لها في أي وقت أو مكان داخل إقليم الدولة.

❖ **الثبات النسبي:** حتى تؤدي النقود وظيفتها كمقياس للقيمة، يجب أن تتوفر على خاصية الثبات في القيمة، بحيث يمكن إستخدامها كمقياس لتقييم مختلف السلع والخدمات داخل الإقتصاد، ذلك أن من أهم خواص المقاييس أي كانت أنواعها هي الثبات، فالنقود على الرغم مما يعتريها من تغيرات في قيمتها إثر إرتفاع قيم السلع والخدمات

في السوق تحت ضغوط قانون العرض والطلب، وتحت تأثيرات مختلف الأزمات الاقتصادية، من تضخم وإنكماش، فهي تعتبر ثابتة نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من السلع.

🔸 **القدرة على إبراء الذمة:** تعد النقود من أهم الوسائل المستخدمة في تبرئة الذمة، فعندما يسدد المدين لدائنه القيمة المستحقة عليه فإن الدين ينطفئ حالا، ولذلك اكتسبت النقود هذه الصفة أمام أي نوع من أنواع الالتزامات المالية التي قد تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصادية، وهي تستمد قدرتها في تحقيق ذلك من قوة القانون، بإلزام مختلف الأطراف المتعاملة قبولها، كوسيلة للدفع والوفاء بالديون من جهة، ومن جهة أخرى من ثقة هذه الأطراف بالجهة التي تقوم بإصدارها، كالبنك المركزي، المعزز بأجهزة السلطة التي تراقبه.

🔸 **السيولة:** حيث يستخدم حائز النقود في الوفاء بالتزاماته أو في شراء ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، فهي تعتبر قوة شرائية عامة تستخدم في الحصول على السلع والخدمات المختلفة، ويمكن أن تتحول إلى سلعة أو خدمة في أي وقت بسهولة ودون خسارة في قيمتها، فالسيولة هي قابلية الأصل للتحويل إلى النقود بسهولة وسرعة بدون خسارة، فالنقود هي أصل كامل السيولة أو هي السيولة ذاتها.

🔸 **النقود ذات وحدات متجانسة وقابلة للتجزئة:** من خصائص النقود ان وحداتها متجانسة في كل دولة، حيث وحدة النقد من فئة معينة تكون نفسها في كامل التراب الوطني، كما ان هذه الوحدات قابلة للتجزئة دون ان تفقد قيمتها، وهذه الخاصية لم تكن تتميز بها مختلف انواع السلع التي كانت تستخدم كأداة مبادلة.

3- **أنواع النقود:** ان تصنيف النقود يخضع الى تطورها التاريخي، حيث يمكن التمييز بين عدة أنواع رئيسية للنقود والمتمثلة في:

🔸 **النقود السلعية:** وتتمثل في السلع التي كانت تستخدم كوسيط للمبادلة بعد التخلي عن نظام المقايضة، ولقد كانت هذه السلع تلقى القبول العام مثل الاغنام في مجتمعات الرعي، والقمح والشعير في المجتمعات الزراعية، وكذا أدوات الزينة في المجتمعات الصينية. ولعل اهم السلع التي كانت تستخدم كوسيط للمبادلة الابل، السمك، الصوف، الملح، ... الخ.

وبعد اكتشاف المعادن المختلفة كالبرونز والنحاس والفضة والذهب، أصبح الانسان يعتمد على هذه المعادن كوسيلة للمبادلة نظرا لندرتها وصلابتها، فقد تميزت النقود الذهبية والفضية بجميع صفات النقود، مما جعلها أكثر انواع النقود السلعية قبولا، ففي البداية كان يتم تسديد قيم المعاملات على أساس وزن كمية من المعدن الثمين، وهذا ما كان يتطلب من التجار حمل عدة قطع من المعدن الثمين مختلفة الاوزان لتسديد مشترياتهم، الا انه فيما بعد تمسك القطع النقدية الذهبية والفضية بوزن ومعيار معينين، وتحمل ختم الجهة التي قامت بسك هذه النقود، وفي الاخير اصبحت الدولة هي الجهة المسؤولة عن عملية سك القطع النقدية من المعادن الثمينة.

❖ **النقود القانونية:** لقد ترافق ظهور هذا النوع من النقود بظهور الدول والحكومات، حيث يتطلب هذا النوع من النقود وجود سلطة مركزية تستطيع بحكم القانون أن تصدر عملة لها قوة ابراء قانوني اي انها مقبولة قانونا في تسوية مختلف العمليات التبادلية، وتنقسم النقود القانونية الى نقود ورقية ونقود معدنية مساعدة.

❖ **النقود الورقية:** تعتبر النقود الورقية الشكل الحديث للنقود الذي تتطلبه مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولقد بدأ استعمال هذا النوع من النقود في عهد النقود السلعية والتي كانت على شكل سندات تثبت ايداع العملات الذهبية والفضية، وتختلف النقود الورقية عن النقود السلعية في انها ليست ذات قيمة ذاتية (مثل المعدن النفيس) بل ان قيمتها تتحدد حسب قوة البراء التي يحددها لها قانون الدولة التي تصدرها، ومع التطور الإقتصادي إزدادت أهمية هذه الأوراق في المعاملات الاقتصادية، فقد دخلت الدولة في عملية الإصدار، وجعلها في يد مؤسسة وحيدة تسمى بالبنك المركزي، مع احتفاظ هذه الأوراق بالقابلية للتحويل او الإستبدال بالذهب، وبعد الحرب العالمية الاولى والأزمة الاقتصادية إزداد الإنفاق الحكومي وإصدار الاوراق دون رصيد، مما ادى الى الإرتفاع المستمر للأسعار نتيجة الكمية الزائدة من الأوراق النقدية، حيث بدأ الناس يطالبون باستبدال أوراقهم بالذهب، وهنا تدخلت الدولة وألغت قابلية التحويل، وبذلك أصبحت النقود الورقية تكتسب قيمتها فقط من الصيغة الإلزامية التي إكتسبتها بقوة القانون، وبالتالي فكل ورقة لها قيمتها الإسمية ولها مقابل من الذهب لدى البنك المركزي كغطاء يضمن هذه العملية.

❖ **النقود المعدنية المساعدة:** تسمى كذلك بالنقود الجزئية، كما يطلق عليها كذلك اسم النقود اليدوية وذلك لسرعة انتقالها من يد الى اخرى لتحقيق الالاف من المعاملات اليومية، وعادة ما تكون هذه النقود ذات قيمة صغيرة تستعمل لتجزئة النقود الورقية التي لها قيمة اكبر، ولكن مع انخفاض قيمة العملة قد تصبح بعض النقود الورقية على شكل معدني (نقود مساعدة)، وهذا ما حصل في فئة 100 دج، و200 دج، التي كانت سابقا نقود ورقية والان اغلبها نقود معدنية مساعدة. وهذا ما حدث سابقا لفئة 20 دج، و50 دج التي اصبحت كلها عبارة عن نقود مساعدة معدنية. ونخلص في الاخير أن كل من النقود الورقية والمعدنية المساعدة هي الشكل الشائع والاساسي للنقود المتداولة والمستخدمة في المعاملات الاقتصادية وخاصة في الدول النامية.

❖ **النقود الائتمانية (نقود الودائع):** بعد ظهور النقود القانونية وانتشار استعمالها ظهر تطور اخر في طريقة دفع القيم للسلع والخدمات وتسديد الديون، والمتمثل في استعمال الشيكات كاداة بديلة للنقود القانونية، فعندما يقوم البنك بقبول الودائع، فان النقود القانونية تتحول الى نقود ودايع وبنفس القيمة، فلا يحصل اي تغير في كمية النقود المتداولة، لان المودع يستطيع ان يسحب اي مبلغ منها ويحوله الى عملة في اي وقت يشاء باستخدام الشيكات، ويتطور العمليات البنكية ظهر نوع اخر من الودائع وهو ما يدعى **بالودائع المشتقة**، وهذه الودائع لا تنتج عن ايداع فعلي للنقود، وانما تنتج عن طرق منح القروض من قبل البنوك، بحيث تقوم البنوك عند منح قرض لأي شخص او مؤسسة بايداع مبلغ القرض في حساب ذلك الشخص او المؤسسة، وبذلك

يستطيع ذلك الشخص او تلك المؤسسة تحويل المبلغ باستخدام الشيكات الى نقود قانونية، وهذا ما يعرف بعملية "خلق النقود" والتي يطلق عليها النقود المصرفية.

النقود الالكترونية: تعتبر احدث تطور وصلت اليه وسائل الدفع، ويقصد بها الوسائل الالكترونية (الحاسوب) لتحويل أية مبالغ من جهة الى اخرى كدفع رواتب الموظفين او تسديد الديون او دفع قيمة مشتريات سلعية او خدمية، ويتم ذلك من خلال نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الالكتروني، وهناك عدة اشكال للنقود الالكترونية والمتمثلة فيما يلي:

- **بطاقات الدين:** وهي بطاقات الكترونية تمكن المستهلكين من شراء ما يلزمهم من خلال تحويل الاموال الكترونيا من حساباتهم في البنك الى حساب التاجر، وتستعمل هذه البطاقات في أماكن عدة تقبل التعامل في هذه البطاقات مثل أسواق السوبر ماركت التي تملك جهازا خاصا يسمى قارئ البطاقة عند نقطة الصندوق، حيث يتم ادخال البطاقة في هذا الجهاز ليقوم بخصم قيمة المشتريات من حساب المشتري ويحولها الى حساب التاجر.

- **بطاقة القيمة المخزونة:** هذه البطاقة تشبه بطاقة الدين، ولكن تختلف عنها في ان قيمة النقد بها محددة وثابتة، على خلاف بطاقة الدين التي تكون فيها قيمة النقد غير محددة، فهي حسب رصيد حساب المشتري، وفي بعض الحالات يمكن ان يكون الرصيد مدينا في حدود معينة، وتعرف هذه البطاقات كذلك بالبطاقات الذكية.

- **النقد الالكتروني:** هو شكل من اشكال النقود الالكترونية التي يمكن ان تستعمل على شبكات الاتصالات "الانترنت" لشراء السلع والخدمات، حيث يحصل المستهلك على النقد الالكتروني من خلال فتح حساب مع بنك له روابط بالانترنت، وبعد ذلك يقوم بتحويل النقد الالكتروني الى جهاز الحاسوب العائد للانترنت، فعندما يريد المستهلك شراء شيئا ما بالنقد الالكتروني فانه يذهب الى محل بالانترنت واختيار الشيء الذي يريده، بينما النقد الالكتروني يحول تلقائيا من حاسبة المستهلك الى حاسبة البائع او التاجر.

- **الشيكات الالكترونية:** تسمح الشيكات الالكترونية لمستعملي الانترنت ان يدفعوا قوائمهم مباشرة عبر الانترنت دون ارسال شيكات ورقية، فالشخص المستعمل للحاسبة يجعل ال PC فيها يكتب ما يكافئ او يساوي الشيك، وبعد ذلك يرسل الشيك الالكتروني الى الطرف الاخر الذي بدوره يرسله الى البنك الذي يتعامل معه، وفي اللحظة التي يؤكد فيها البنك المستلم لذلك الشيك الالكتروني ويكون شرعيا يحول النقود من حساب البنك الاصلي الى حساب المستلم، ولان هذه العمليات تتم الكترونيا فإنها الارخص والاكثر ملائمة من استعمال الشيكات الورقية، حيث قدر الخبراء ان تكلفة استعمال الشيكات الالكترونية اقل من ثلث كلفة اجراء المعاملة بالشيكات الورقية.